أهمية تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية

- مصرف الإمارات الإسلامي أنموذجاً-

"The importance of implementing governance in risk management in Islamic financial institutions - the Emirates Islamic Bank as a model."

طالبي رحيلة[1]، بن صالح عبد الله[2]

[1] جامعة تيسمسيلت، الجزائر، talbi.rahila@univ-tissemsilet.dz

[2] جامعة تيسمسيلت، الجزائر، abdallah.benessalah@univ-tissemsilet.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/26 تاريخ القبول: 2024/07/05 تاريخ النشر: 2024/07/17

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الحوكمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، ولهذا الغرض تم الاعتماد على تحليل تقارير المالية لمصرف الإمارات الإسلامي.

وأكدت النتائج على الدور المحوري الذي تقوم به الحوكمة في تخفيف المخاطر، والذي يتم تنسيقه بشكل رئيسي من قبل مجلس الإدارة واللجان التنفيذية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المصرفية، المخاطر؛ إدارة المخاطر؛ المؤسسات المالية الإسلامية.

تصنيفات JEL : G21; G32; G34

Abstract:

The study aims to determine the extent of governance's contribution to risk management in Islamic financial institutions. For this purpose, reliance was placed on financial reports analysis of Emirates Islamic Bank.

The results highlighted the pivotal role of governance in risk mitigation, primarily coordinated by the Board of Directors and executive committees.

Keywords: Banking Governance, Risks, Risk Management, Islamic Financial Institutions.

Jel Classification Codes : G21; G32; G34

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي الذي تحكمه القوانين والأنظمة الشرعية، توسعاً وتطوراً بوتيرة كبيرة على مستوى العالم لا سيما في السنوات الأخيرة. وبالتالي فإن توافق الإجراءات والأنشطة التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية يعد أداة أساسية في الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع ذلك، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية عددًا من المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير واسع النطاق،

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فقد قامت الحوكمة بوضع مجموعة من الأطر التنظيمية والقانونية للحد من هذه المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، باعتبارها أساس النزاهة والفعالية، من خلال توفير إطاراً للمساءلة واتخاذ القرار، وبالتالي تحسين الشفافية والإفصاح.

إشكالية الدراسة: على الرغم من التفاعل المعقد بين الحوكمة وإدارة المخاطر، لا سيما في ظل التوسع العالمي للخدمات المصرفية الإسلامية، يؤدي إلى زيادة المخاطر والذي يضخم التحديات في مراقبة المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالسمعة والشريعة وغيرها. فتتطلب هذه المخاطر رقابة يقظة واستراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر لحماية سمعة ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية

بهدف معالجة موضوع الدراسة نطرح إشكالية البحث التالية:

كيف يساهم تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر بمصرف الإمارات الإسلامي؟

فرضية الدراسة: تقوم الحوكمة على مجموعة من الأطر والقواعد التنظيمية التي من خلالها يتم تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بمصرف الإمارات الإسلامي.

منهج الدراسة: تستخدم هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا. يجمع بين التحليل المنهجي للجوانب النظرية للموضوع والدراسات السابقة، والتحليل التفصيلي للتقارير السنوية والتقارير حوكمة الشركات لمصرف الإمارات الإسلامي. تم الاعتماد على هذا المنهج لتوفير رؤى دقيقة والمساهمة في فهم متقدم للموضوع.

أهداف الدراسة: تتمحور الدراسة في الدور الذي تؤديه الحوكمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية وذلك لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تعزيز الجوانب النظرية لموضوع الدراسة؛

- تحديد استراتيجية المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة المخاطر؛
- تحليل مدى مساهمة الحوكمة في إدارة المخاطر؛
- تقييم فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية؛

مساهمة البحثية للدراسة: لم تكن هذه الدراسة وصفية فحسب، بل تتبنى تحليل أثر مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه التنفيذية في مراقبة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دور الإفصاح والشفافية. وبالتالي توفير رؤى حول أهمية تعاون أصحاب المصلحة من أجل حوكمة فعالة ضد المخاطر. كما تساهم في تحليل تأثيرات لقرارات الحوكمة على نتائج إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. وللربط بين النتائج النظرية والواقعية للدراسة تم اختبار دراسة حالة لمصرف الإمارات الإسلامي كعينة للدراسة باعتباره رائد في مجال الصيرفة الإسلامية. وبالتالي معالجة الفجوة في الأبحاث حول استدامة إدارة المخاطر من خلال الحوكمة على المدى القصير.

2. الإطار النظري للحوكمة وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية:

يعتمد إطار الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تدمج نظريات إدارة المخاطر في هذه المؤسسات الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للتخفيف من المخاطر المالية مع الحفاظ على المعايير الأخلاقية.

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية ومبادئها:

إن حوكمة المصارف ليست مفهوماً حديثاً، لقد كان موجودًا منذ فترة. ويتناول بشكل عام مجموعة واسعة من الظواهر القانونية، اقتصادية، تنظيمية وتشريعية. مما أدى إلى وجود العديد من التعريفات والاجتهادات من قبل العلماء والباحثين، وتختلف باختلاف وجهات النظر والتوجهات المعرفية. من خلال ما سبق نذكر مجموعة من التعاريف كالتالي :

فمن **المنظور التنظيمي** فقد تشمل الحوكمة داخل البنوك الإشراف على أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية مصالح المساهمين والمودعين، وإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين في إطار المبادئ التوجيهية التنظيمية والسلطة الإشرافية. (بركان، 2011، صفحة 256) وبدلاً من ذلك، يمكن تعريفها على أنها مجموعة منظمة من القواعد والممارسات والعمليات والهياكل التنظيمية المصممة لتسهيل الإدارة الفعالة والرقابة والمساءلة داخل المؤسسة(himaj, 2014, p. 57) .

أما من **منظور إدارة المخاطر**، يعرفها المعهد الأمريكي للمدققين بأنها العمليات التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصلحة للإشراف على إدارة المخاطر، ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية، والتحقق من كفاية الضوابط لتحقيق الأهداف وحماية قيم المنظمة. (حبار ، 2009، صفحة 07)

أما من **منظور الشرعي** للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، يحددها مجلس الخدمات الإسلامية في المعيار رقم 10 كإطار للترتيبات التنظيمية التي تستخدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لضمان الإشراف القوي والمستقل. (بوهراوة و بوكروشة، 2015، صفحة 108)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف إجرائي حول الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية حيث نقول أنها: **" إطار متكامل يشمل اللوائح والقوانين والاستراتيجيات المصممة لتمكين الإشراف الفعال وتعزيز الإدارة المسؤولة للمخاطر، وضمان استقرار الأصول المالية وتعزيز النمو الدائم، كل ذلك مع الحفاظ على الامتثال للتفويضات التنظيمية ومبادئ الشريعة الإسلامية."**

إن الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية تهدف إلى تعزيز أدوار الهيئة الإدارية وهيئة الرقابة الشرعية وفريق الإدارة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الشرعية.. وبالتالي، فإن مبادئ الحوكمة لا تشمل المعايير المعترف بها عالميًا فحسب، بل تشمل أيضًا مبادئ الشريعة الإسلامية التي أقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (بارة و جابر، 2017)

سعت العديد من المنظمات والكيانات الدولية إلى تبني مبادئ الحكم الرشيد لتعزيز ممارسات الحكم الرشيد. ومن الجدير بالذكر أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد وضعت مبادئ من بينها مبدأ إنشاء إطار فعال للحوكمة الشركات ويقصد به يجب أن يعطي هذا الإطار الأولوية لتعزيز شفافية السوق وكفاءته مع التوافق مع الأحكام القانونية. ويجب أن تحدد بوضوح توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. بالإضافة إلى الاعتراف بالحقوق القانونية لأصحاب المصلحة واحترامها، وتقديم التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، ووضع آليات لمشاركتهم الفعالة في الإشراف على الشركة. كما يشمل الكشف عن المعلومات الهامة وشفافيتها، بما في ذلك الكشف عن هياكل الملكية، والتفاصيل المتعلقة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويجب

أن تتم هذه الإجراءات بشكل عادل بين جميع المساهمين وأصحاب المصلحة، بسرعة ودون تأخير لا مبرر له. (عمامرة و زراع، 2018، الصفحات 123-124)

كما أن الحوكمة المصرفية بالمؤسسات المالية الإسلامية تعتمد على المبادئ الشرعية وتتمثل بالالتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها. ويشمل ذلك الامتناع عن تمويل المشاريع المحرمة، كما ينطوي أيضاً على تقاسم الأرباح والخسائر. إلى جانب أن المعاملات التي تنطوي على شراء أو بيع الديون تتخذ أشكالا مختلفة ومحرمة تماما في الإسلام. ولذلك فإن المعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تكون مبنية على الملكية الفعلية وليس على ممارسات المضاربة. (عرعار و محاجبية، 2021، صفحة 19)

2.2. مفهوم المخاطر وأنواعها:

تعرف لجنة تنظيم البنوك، المنبثقة عن لجنة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، المخاطر بأنها: "احتمال التعرض لخسارة في نتائج الأعمال أو رأس المال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب القيود التي تعيق قدرة البنك على تحقيق أهدافه". الأهداف والغايات. وبالتالي، فإن هذا يضعف قدرة البنك على مواصلة عملياته وإجراء أنشطته، بينما يحد أيضًا من قدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة في المشهد المصرفي". (لجوزي و حدو، 2016، صفحة 80)

يتعرض القطاع المصرفي الاسلامي لمجموعة من المخاطر يمكن حصرها حسب طبيعتها، يمكن تقسيمها إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كمايلي:

- **المخاطر المالية:** تشير المخاطر المالية إلى احتمال حدوث آثار سلبية على النتائج المالية أو رأس المال نتيجة لعوامل مثل تقلبات السوق، أو مخاطر الائتمان، أو مخاطر السيولة، أو الفشل التشغيلي. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى إضعاف الصحة المالية للمؤسسة، مما يؤدي إلى خسائر محتملة أو اضطرابات في تحقيق أهدافها المالية. (طهراوي و بن حبيب، 2013، صفحة 61)

- **المخاطر غير المالية:** تتعلق المخاطر غير المالية باحتمال حدوث تأثيرات سلبية على الجوانب غير المالية للمنظمة، بما في ذلك سمعتها، والامتثال للوائح، والعمليات التشغيلية، والأهداف الاستراتيجية. قد تنشأ هذه المخاطر من عوامل مثل الامتثال القانوني والتنظيمي، وعدم الامتثال لأحكام الشريعة. تعد إدارة المخاطر غير المالية أمرًا ضروريًا لحماية النزاهة

الشاملة واستدامة المنظمة بما يتجاوز الاعتبارات المالية البحتة. (بريكي و فرج، 2018، صفحة 05)

2.3. مفهوم إدارة المخاطر وخطواتها:

تشمل إدارة المخاطر جميع الإجراءات التي تقوم بها مختلف الإدارات داخل البنك لوضع حدود للتأثيرات السلبية الناجمة عن المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وتقليلها إلى أدنى مستوى ممكن. ويستلزم ذلك تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها باستمرار بهدف تقليل وتخفيف آثارها الضارة على البنوك. (Erlina & Muda, 2018, p. 1362)

تعريف آخر لإدارة المخاطر يتضمن إشراف مجلس الإدارة على المخاطر وما يرتبط بها من إنشاء وقياس وتقييم والإدارة المناسبة وإعداد التقارير عن عمليات إدارة المخاطر. (بن ثابت و محمد، 2019، صفحة 52)

وفقا للتعاريف السابقة، يمكن وصف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها **"مجموعة الأطر والسياسات التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية للتعرف على المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية وتقييمها وتقليلها وتنظيمها من اجل تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، والمتطلبات التنظيمية من جهة أخرى".**

تتمثل خطوات إدارة المخاطر في أربعة مراحل أولها مرحلة تحديد المخاطر وهي المرحلة الأولى من الإدارة الفعالة للمخاطر في البنوك هي تحديد المخاطر. وبما أن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تحمل مخاطر كامنة، فمن الضروري تحديدها بشكل شامل. بعد تحديد المخاطر، فإن الخطوة التالية هي قياس المخاطر. يتضمن ذلك تقييم كل نوع من المخاطر عبر ثلاثة أبعاد: الحجم والمدة واحتمالية الحدوث. التوقيت أمر بالغ الأهمية في قياس المخاطر، لأنه يؤثر بشكل كبير على إدارة المخاطر المصرفية. بمجرد تحديد المخاطر وقياسها، فإن المرحلة التالية هي السيطرة على المخاطر. ويستلزم ذلك تنفيذ الأساليب والاستراتيجيات الأساسية للتخفيف من المخاطر المحددة. علاوة على ذلك، تتطلب السيطرة الفعالة على المخاطر إنشاء أنظمة قوية لإعداد التقارير داخل البنك. وينبغي تصميم هذه الأنظمة بحيث تتمكن من اكتشاف التغيرات

السلبية في نوعية المخاطر وحجمها على الفور. ولتسهيل ذلك، يجب على البنوك أن تدمج نظام معلومات قادر على المراقبة المستمرة. (الكراسنة، 2010، صفحة 46)

من خلال ما سبق يمكن توضيح خطوات إدارة المخاطر في الشكل الموالي:

الشكل 01: "خطوات إدارة المخاطر"

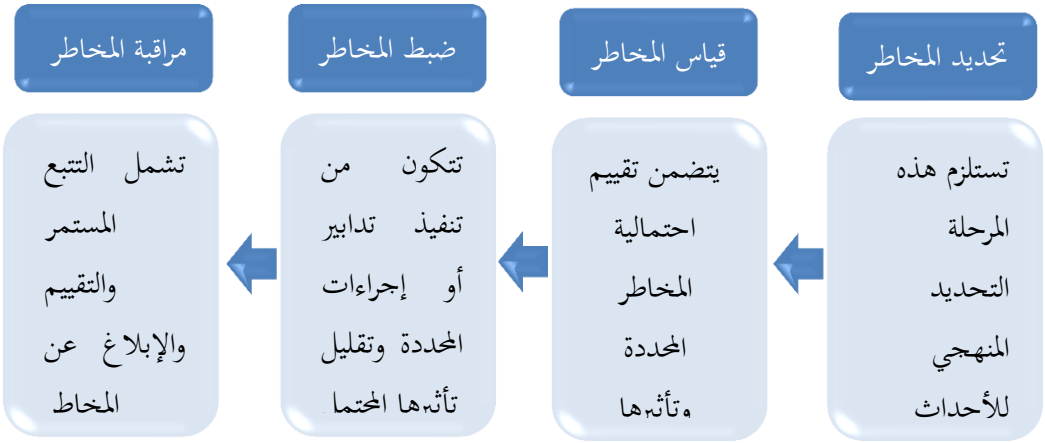

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على ما سبق

3. تقييم فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر بمصرف الإمارات الإسلامي:

تأسس الإمارات الإسلامي في عام 2004 بهدف توفير حلول مصرفية عالية المستوى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر بمثابة حجر الزاوية للأفراد والشركات على حد سواء في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. يقدم البنك مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات، ويلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائه من خلال شبكته واسعة النطاق. (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 08)

3.1. عمل الحوكمة في تحديد المخاطر:

يقوم مصرف الإمارات الإسلامي بتوقع وتخفيف تأثير المخاطر المختلفة التي قد تعيق تنفيذ استراتيجيته وعملياته التجارية. يحتفظ البنك بأطر شاملة لحوكمة وإدارة المخاطر، يمكن وصف عملية تحديد المخاطر ضمن إطار الحوكمة على النحو التالي:

الشكل 02: "عمل الحوكمة في تحديد المخاطر"

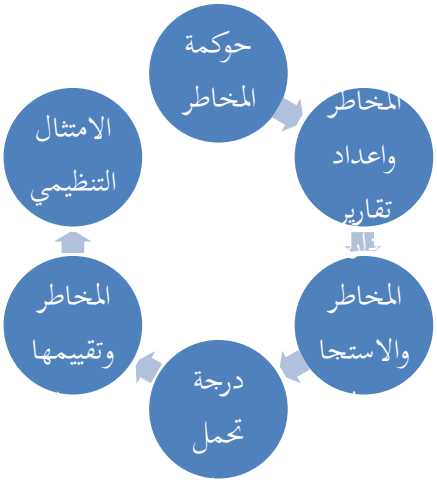

المصدر: (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 30)

ويحافظ البنك على عملية مراقبة مستمرة للمحافظ وينفذ استراتيجيات تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية، مع إعطاء الأولوية للنمو في جميع قطاعات الأعمال. وتشمل السياسة الشاملة التي طورها البنك جوانب مختلفة، بما في ذلك إجراءات الإنذار المبكر والمراقبة، إلى جانب تقييم الرغبة في المخاطرة في مختلف القطاعات. يتم إنشاء أطر تخفيف المخاطر لكل كيان وقطاع ومنطقة جغرافية، مما يضمن الالتزام بالحدود الداخلية والتنظيمية لمنع المخاطر أو المخاطر المحتملة من تجاوز الحدود. علاوة على ذلك، يلتزم البنك بالمعايير التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمتطلبات المنصوص. وبعد ذلك، يتم تحديد المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها بشكل منهجي لضمان الامتثال لمعايير التصنيف الافتراضية.

3.2. دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر:

يتولى مجلس الإدارة دوراً محورياً في الإشراف على استراتيجية إدارة المخاطر في البنك، وبشكل رئيسي من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر :** يشرف مجلس الإدارة ولجانه على صياغة وتنفيذ إطار إدارة المخاطر. ويتم مساعدتهم بهذه الصفة من قبل لجنة المخاطر للمجموعة، والتي تضم ممثلاً عن الإمارات الإسلامي للتأكيد على المسؤولية المشتركة لإدارة

المخاطر. ولتوضيح الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة ولجانه في إدارة المخاطر نشير إلى الشكل التالي:

الشكل 03: هيكل مجلس الإدارة في إدارة المخاطر

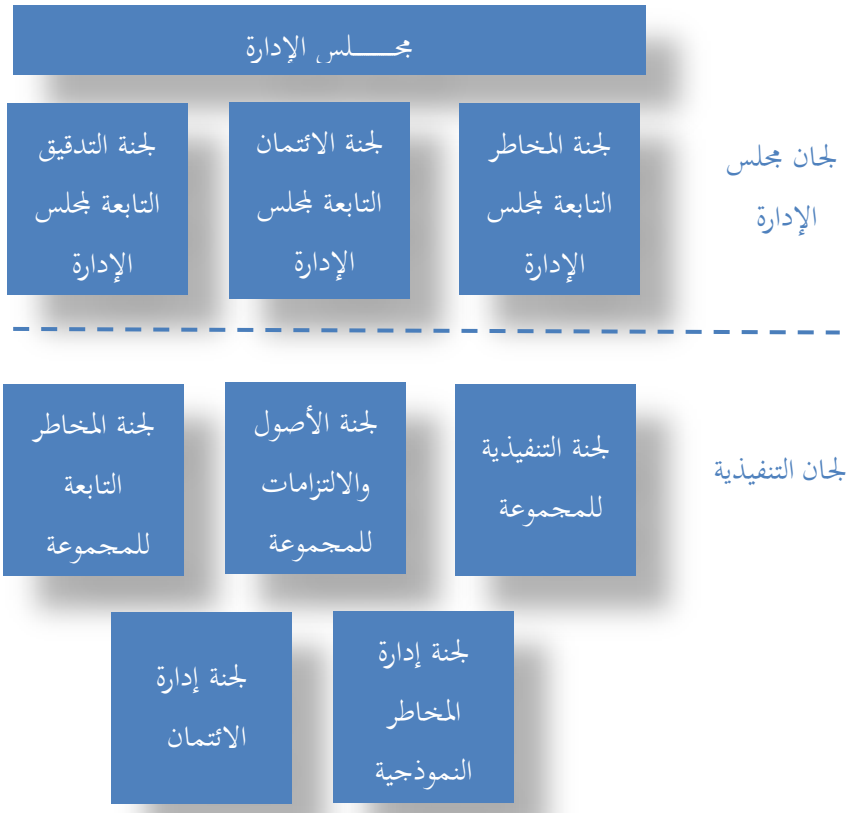

المصدر: (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 31)

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر وإنشاء إطار إدارة المخاطر والإشراف عليه. يتم توزيع هذه المسؤولية على اللجان المختلفة، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ إدارة المخاطر النشطة من قبل لجان على مستوى الإدارة، ولا سيما لجان إدارة الأصول والالتزامات للمجموعة.

بشكل عام، تتولى اللجان التنفيذية دورًا حاسمًا في تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والمساءلة داخل المنظمات. إنهم يضمنون تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتوقعات أصحاب المصلحة

- **استراتيجية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر:** يستخدم البنك نهجًا دفاعيًا ثلاثي الخطوط لنموذج إدارة المخاطر الخاص به، يشمل الفصل بين المسؤوليات والضوابط والمراقبة وإعداد التقارير المصممة خصيصًا لحجم البنك وطبيعته وبيئته التنظيمية (تقرير حوكمة الشركات، 2023، صفحة 25)

✓ يتكون خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال، وتحديدًا إدارة العلاقات والمنتجات. وهذه الوحدات مسؤولة عن إدارة المخاطر المستمرة، بما في ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها، وبالتالي معالجة المخاطر الناشئة عن عملياتها.

✓ يشمل خط الدفاع الثاني الوحدات الوظيفية مثل إدارة المخاطر، والتمويل، والموارد البشرية، والشؤون القانونية، والعمليات، والتكنولوجيا، والامتثال. يتم تكليف هذه الوحدات بالإشراف على أنشطة المخاطر المرتبطة بخطوط الأعمال من خلال التزامات المراقبة وإعداد التقارير. ويقومون بتقييم المخاطر والقضايا بشكل مستقل، بالإضافة إلى ذلك، يجوز لموظفي إدارة المخاطر عقد اجتماعات مع وحدة إدارة المخاطر داخل البنك.

✓ ويتكون خط الدفاع الثالث من وظيفة تدقيق داخلي مستقلة وقوية. تقوم هذه الوظيفة بإجراء مراجعات محايدة وتقدم ضمانات موضوعية فيما يتعلق بجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك، إلى جانب خطي الدفاع الأول والثاني.

ويوضح الشكل أدناه خطوط الدفاع لإدارة المخاطر في مصرف الإمارات الإسلامي:

الشكل 04: "خطوط دفاع لإدارة المخاطر"

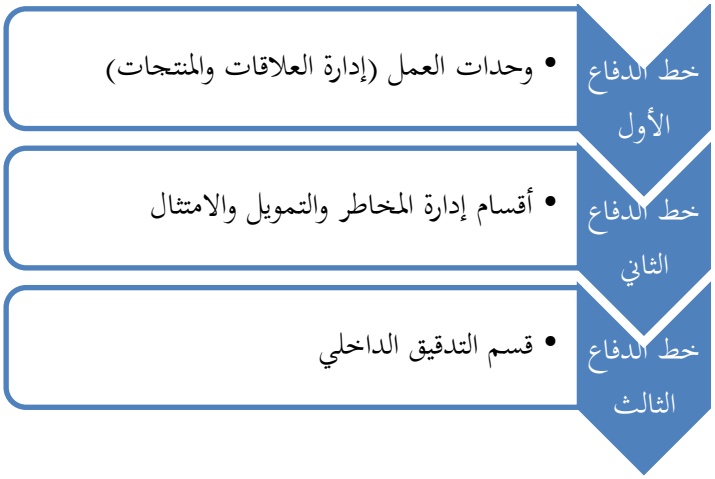

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على ما سبق

3.3. دور الإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر:

يعد الإفصاح والشفافية عنصرين أساسيين في الإدارة الفعالة للمخاطر، ويقومان دورًا حاسمًا في تسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وتمكين التواصل الواضح بشأن المخاطر،. وتمر عملية الإفصاح بسلسلة من المراحل، نلخصها فيما يلي:

- **الإفصاح عن حجم المخاطر:** يقوم مصرف الإمارات الإسلامي بالإفصاح عن حجم المخاطر الائتمان والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي التعرض للمخاطر. وبالتالي، يركز مصرف الإمارات الإسلامي بشكل كبير على إدارة هذا النوع من المخاطر تحديدًا.

من الملاحظ أن المصرف لم يسجل أي مخالفات شرعية، وهو ما أكدته هيئة الرقابة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك أي شكاوى مقدمة من المستثمرين أو المساهمين أو أصحاب المصلحة، مما يشير إلى مستوى عال من الثقة في البنك بين عملائه. (التقرير السنوي ، 2023)

- **الإفصاح عن كيفية قياس المخاطر:** يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر من خلال مقارنة المخاطر المقدرة للتعثر في وقت المنح مع مخاطر التعثر اعتبارًا من تاريخ التقرير. يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التخلف عن السداد التاريخية،

تقوم المجموعة بإجراء اختبارات الضغط من خلال محاكاة الحركات الموازية للنطاق باستخدام منحنيات العائد والتماثل. يقوم هذا التحليل بتقييم التأثير المحتمل على صافي الدخل الناتج عن منتجات التمويل والاستثمار. (التقرير السنوي ، 2023، الصفحات 151-159)

- **الإفصاح عن مستوى المخطر:**

يتم تحديد مستوى التخلف عن السداد من خلال الرجوع إلى سجل الاستحقاق المتوقع، والذي يختلف باختلاف نوع المخاطر وعمر استهلاك التمويل. يأخذ هذا السجل في الاعتبار التزامات الدفع التعاقدية من قبل المدين على مدى فترة تخلف مدتها 12 شهرًا ويقوم بتعديل أي مدفوعات زائدة. في حالة منتجات التمويل المتجددة، يتم توقع مستوى التركيز عند التخلف عن السداد من خلال النظر في الرصيد المسحوب الحالي ودمج عامل تحويل الائتمان. يسمح هذا العامل بالافتراضات المتعلقة بالاستخدام المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التخلف عن السداد. (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 151)

- **الإفصاح عن طريقة التعامل مع المخاطر:**

✓ تمارس المجموعة عملياتها ضمن حدود التمويل التي يحددها مجلس الإدارة، مع الالتزام بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. توجد إجراءات فعالة لإدارة الاستثناءات، مع الإحالة إلى الإدارة العليا عند الضرورة.

✓ للتخفيف من المخاطر، تستخدم المجموعة ممارسات معترف بها دوليًا مثل التمويل المشترك، واتفاقيات تقاسم المخاطر مع البنوك الأخرى، وتبادل المعلومات حول التخلف عن السداد الائتماني، وبيع التمويل.

✓ يتم شطب الأدوات داخل الخدمات المصرفية للشركات والخزينة، إما جزئيًا أو كليًا، عندما يصبح التعافي غير واقعي على الرغم من استنفاد جميع الجهود التصحيحية. يحدث هذا عادةً بعد محاولات شاملة لاسترداد الديون من العملاء.

✓ يتم تحويل مخاطر معدل الربح إلى إدارة الخزانة تحت إشراف لجنة إدارة الأصول، وذلك باستخدام نظام تسعير تحويل الأموال. (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 152)

4. انعكاسات الحوكمة على إدارة المخاطر بمصرف الإمارات الإسلامي:

تتأثر إدارة المخاطر بشكل كبير بالحوكمة، وتحديداً فيما يتعلق بكفاية رأس المال ورأس المال ونسب التخلف عن السداد في المؤسسات المالية. وتسهل هياكل الحوكمة القوية تحمل المخاطر المسؤولة، وتضمن التوزيع الفعال للموارد، وتعزز القدرة على التكيف مع ظروف السوق المتقلبة.

4.1. نسبة كفاية رأس المال:

تشير نسبة رأس مال البنك إلى المعايير التنظيمية التي وضعتها السلطات المالية إلى مدى جودة رسملة المؤسسة، مما يضمن قدرتها على تحمل الخسائر والبقاء مستقرًا في مواجهة عدم اليقين. ويمكن استخدام العلاقة التالية للتعبير عنها:

$$\frac{\text{الإجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة اللمخاطر}} \geq 10.5$$

ولحساب نسبة كفاية رأس المال بمصرف الإمارات الإسلامي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 01: "نسبة كفاية رأس المال" **الشكل 05: "نسبة كفاية رأس المال"**

الوحدة: درهم الإماراتي

البيان	2023	2022
رأس المال المتاح	35.879.067	28.889.673
مخاطر الائتمان	56.530.403	48.488.869
مخاطر السوق	101.515	84.066
مخاطر التشغيلية	5.830.949	4.192.721
مجموع الأخطار المرجحة	61.985.867	52.769.656
نسبة كفاية رأس المال	%47,29	%54,74

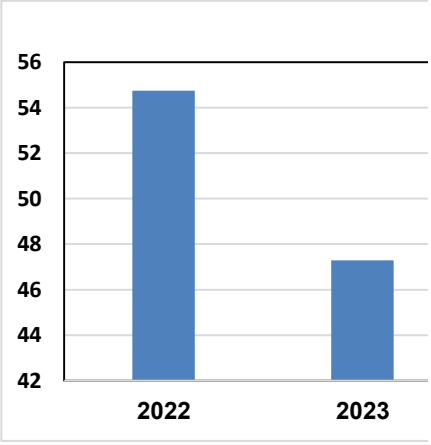

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 147)

في حين أن المخاطر المرجحة هي إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، فإن رأس المال المتاح هو مجموع الأسهم العادية ورأس المال من المستوى الأول.

شهد المصرف نسبة جيدة من كفاية رأس المال والتي قدرت خلال سنة 2022 ب 54.74 %. بينما انخفضت بمقدار 13.6% خلال السنة الموالية لتصل إلى 47.29%. يدل الانخفاض الحاصل في نسبة كفاية رأس المال خلال سنة 2023 على زيادة التعرض للمخاطر ويتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية.

4.2. نسبة رأس المال:

ومن خلال مقارنة رأس مال البنك بجميع أصوله، تقوم نسبة رأس المال إلى الأصول بتقييم مدى تحمل البنك للمخاطر والقوة الإجمالية للتمويل. رأس المال من المستوى الأول، والذي يشير إلى احتياطيات رأس المال المتميزة مثل الأسهم العادية، عادة ما يشتمل على الفئة الأولى. ويمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل 06: "حجم رأس المال المصرف"

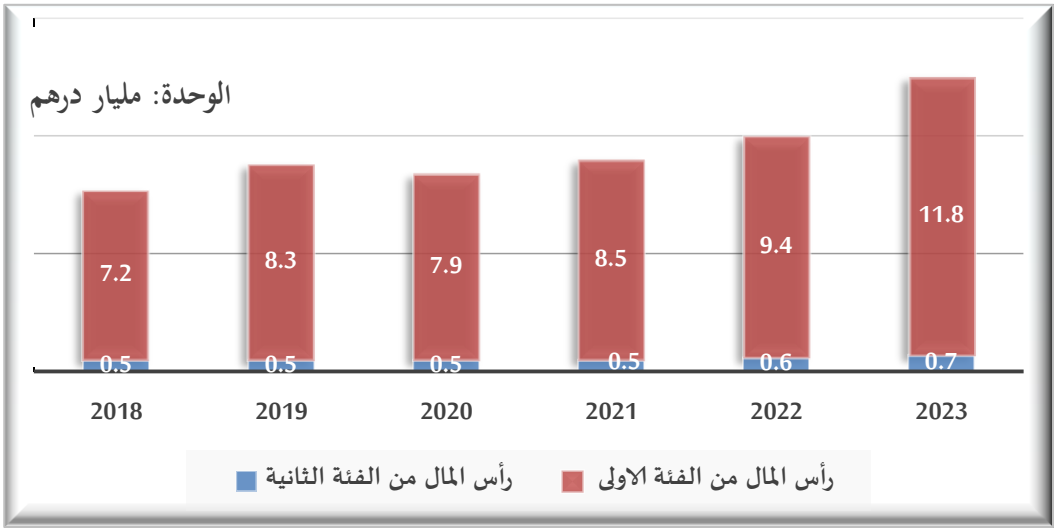

المصدر: (التقرير السنوي ، 2023، صفحة 23)

تشكل الأسهم العادية والأرباح المحتجزة رأس المال من الطبقة الأولى، وهو نوع التمويل الأفضل جودة والأسهل في الوصول إليه. تعد الديون الثانوية والأدوات المختلطة واحتياطيات

إعادة التقييم من بين العناصر الرأسمالية التي تكمل فئة الأسهم وتوفر قدرة إضافية على استيعاب الخسائر. ومع ذلك، فإن إدراجها في رأس المال التنظيمي يخضع لأنظمة أكثر صرامة.

شهدت سنة 2023 أعلى مستويات برأس المال بعد جائحة كورونا. والتي بلغت 12.5 مليار درهم إماراتي، حيث أن 94.4% من اجمالي رأس المال يمثل الفئة الأولى منه .

فما يخص نسبة رأس المال فيمكن حسابها بالنسبة للأصول أو بالنسبة للفئة الأولى. يمكن توضيح حساب نسب رأس المال من خلال ما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال اجمالي} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{نسبة رأس المال من الفئة الاولى} = \frac{\text{إجمالي رأس المال من الفئة الاولى}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

نحسب نسب رأس المال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 02: "نسب رأس المال"

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة رأس المال إلى الأصول	%18.2	%20.7	%19.2	%19.7	%19.0	%20.1
نسبة رأس المال من الفئة الأولى	%17.1	%19.5	%18.0	%18.2	%17.9	%18.9

المصدر: من اعداد الباحثين

ورغم تعرضه لانتكاسة بسبب جائحة كورونا، إلا أن البنك تمكن من تحقيق أعلى معدلات نسب رأس المال.

وفي عام 2023 ارتفعت نسبة رأس المال إلى الأصول بنسبة 1.1% إلى 20.1%، مما يشير إلى قدرة الشركة على تحمل الخسائر. ويدل ارتفاع النسب على الاستقرار المالي والقدرة على تحمل المخاطر، مما يدل أيضًا على أن البنك لديه رأس مال كافٍ لتغطية الخسائر المحتملة.

وبزيادة قدرها 01%، وصلت نسبة رأس المال من المستوى الأول إلى 18.9%، مما يشير إلى قاعدة رأس مال أساسية أقوى وتحسن في القدرة على مواجهة الصدمات المالية. وهذا يدل على أن البنك قادر على الالتزام بالقواعد وتحمل الخسائر دون المساس باستقراره المالي.

4.3. نسبة تمويل الودائع المتعثرة:

تنعكس جودة محفظة التمويل للبنك وقدرته على إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال ضمن المبادئ الإسلامية في نسبة ترتيبات التمويل، والتي تقيس الودائع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي فات موعد استحقاقها أو المتعثرة. وتستخدم العلاقة التالية لحسابها:

$$\text{نسبة الودائع المتعثرة} = \frac{\text{مخصصات الخسائر الودائع}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

نوضح في الجدول الموالي، حساب نسبة التمويل الودائع المتعثرة كما يلي:

الجدول 03: "نسبة الودائع المتعثرة" **الشكل 07: "نسبة الودائع المتعثرة"**

الوحدة: ألف درهم الإماراتي

البيان	2023	2022
مخصصات الدخل المؤجل	1.660.758	1.428.178
خسائر الائتمانية المتوقعة للودائع	4.888.499	4.811.647
اجمالي المخصصات والخسائر للودائع	6.549.257	6.239.825
اجمالي الودائع	49.900.000	42.564.700
نسبة التمويل المتعثر	%13,12	%14,66

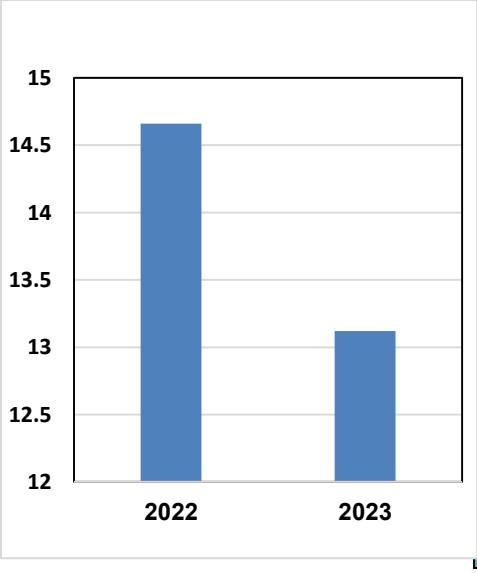

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على (التقرير السنوي ، 2023)

في المؤسسات المالية الإسلامية، تتمثل نسبة عقود التمويل التي فشلت أو توقفت عن الأداء خلال فترة زمنية محددة في معدل التخلف عن السداد على الودائع. ونظرًا للارتفاع الملحوظ في إجمالي الودائع، فقد شهدت هذه الفترة انخفاضًا بنسبة 1.54% في معدل التخلف عن السداد مقارنة بعام 2022. وهي علامة على تقنيات إدارة المخاطر الممتازة والجودة الائتمانية

العالية. ويشير ذلك إلى أن معظم مديني البنك قادرون على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يساعد على استقرار جودة الأصول وتقليل مخاطر الائتمان.

5. خاتــمة:

تعد هياكل الحوكمة الفعالة بمثابة دوراً أساسياً في تحديد مدى توافق المؤسسات المالية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات من جهة أخرى. فإن الإدارة الفعالة للمخاطر أمر بالغ الأهمية لتحديد وتقييم وتخفيف أنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، وغيرها. توفر هياكل الحوكمة القوية آليات الإشراف والمساءلة اللازمة لضمان تصميم وتنفيذ ومراقبة عمليات إدارة المخاطر بشكل مناسب

فقد أسفرت دراستنا عن مجموعة من النتائج التي تقدم قيمة للمهتمين وأصحاب المصلحة من خلال توضيح العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- تعتبر الحوكمة بمثابة آلية تأسيسية تدعم ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية الإسلامية؛
- تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بأطر الحوكمة التي وضعتها الهيئات التنظيمية الدولية، إلى جانب أنظمة الحوكمة الشرعية التي تتميز بمبادئ وتوجيهات تتماشى مع الشريعة الإسلامية؛
- تقوم الحوكمة على استراتيجية واضحة في تحديد المخاطر ومراقبتها؛
- يتولى مجلس الإدارة دوراً فعالاً ومركزياً في مساعي إدارة المخاطر؛
- يُعد نموذج خطوط الدفاع الثلاثة من أهم استراتيجيات المؤسسات المالية الاسلامية في ادارة المخاطر؛
- إن تبني ممارسات الافصاح والشفافية يسهل من اتخاذ القرار ويعزز المساءلة؛
- تساهم ممارسات إدارة المخاطر الفعالة في الحفاظ على الأصول داخل المؤسسات المالية الإسلامية؛

- من خلال نسبة كفاية رأس المال نستنتج أن للمصرف يمتلك مرونة في مواجهة المخاطر المحتملة، مما يوضح قدرته على استيعاب الخسائر والحفاظ على الاستقرار؛
- تبرز نسبة رأس المال نظرة للقوة المالية للمصرف وقدرته على تحمل الظروف الاقتصادية المعاكسة عن طريق احتياطات رأس المال؛
- توضح نسبة التعثر للودائع قدرة المصرف على تخفيف من المخاطر المرتبطة بالصيغ التمويل الإسلامية، خاصة مخاطر الائتمانية؛

اقترحنا التوصيات البحث التالية رؤى قابلة للتنفيذ لتعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية الإسلامية، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- إنشاء مبادرات تدريبية شاملة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين لزيادة فهمهم لمبادئ الحوكمة ومساهماتهم في عمليات إدارة المخاطر؛
- تعزيز التعاون بين جهات الحوكمة وهيئة الرقابة الشرعية لضمان توافق المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- دراسة استراتيجيات تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، بما في ذلك دور المساهمين والمنظمين؛
- الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في إدارة المخاطر، وتقييم آثارها على تحديد المخاطر وتقييمها واستراتيجيات التخفيف منها؛
- الحفاظ على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واللجان التنفيذية يضمن فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر؛
- من الضروري أن تعمل الدولة على تهيئة بيئة عمل مواتية تساعد على ممارسات الحوكمة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ضرورة إنشاء هيئات رقابية شرعية خارجية داخل البنوك المركزية للإشراف على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وبالتالي تعزيز أطر الحوكمة.

6. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **المقالات:**

1. جميلة لجوزي، و علي حدو. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية –حالة بنك البركة وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري. *مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*(07).
2. زهية بركان. (ماي، 2011). إدارة المخاطر بين تطبيق معايير بازل 2 وحوكمة البنوك. *مجلة الاقتصاد الجديد*(03) .
3. سعيد بوهراوة، و حليمة بوكروشة. (جوان، 2015). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(02)، 105-120.
4. سهيلة بارة، و مهدي جابر. (2017). تقييم تطبيقات الحوكمة الشرعية في الصناعة المالية الاسلامية – قراءة في تجاربمجموعة من الدول الاسلامية–. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 01*(01).
5. عبدالرزاق حبار . (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العرفي –حالة دول شمال إفريقيا–. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*(07).
6. عبلة بريكي ، و شعبان فرج. (جانفي، 2018). إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*(19)، 3-11.
7. علال بن ثابت، و الطاهر محمد. (ديسمبر، 2019). دور الحوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية: دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية. *مجلة التكامل الاقتصادي، 06*(04).
8. نور الهدى عرعار، و نصيرة محاجبية. (2021). الحوكمة كآلية لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، 03*(02).
9. ياسمينة عمامرة، و رباب زراع. (جوان، 2018). مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، 03*(01).
10. اسماء طهراوي ، و عبد الرزاق بن حبيب. (2013). إدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل. *مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، 19*(01).

- **التقارير:**

إبراهيم الكراسنة. (2010). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

(2023). *التقرير السنوي* . دبي –الإمارات العربية المتحدة: مصرف الإمارات الإسلامي . تم الاسترداد من https://www.emiratesislamic.ae/

(2023). *تقرير حوكمة الشركات*. دبي –الإمارات العربية المتحدة: مصرف الإمارت الإسلامي. تم الاسترداد من https://www.emiratesislamic.ae/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Erlina, & Muda, I. (2018, May). Determinants of the implementation of risk-based internal auditing in regencies/cities in North Sumatera province. *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET), 09*(05).
2. himaj, s. (2014). Corporate Governance in Banks and its Impact on Risk and Performance: Review of Literature on the Selected Governance Mechanisms. *Journal of Central Banking Theory and Practice,, 03*.